

قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية

الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية

الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

دستور قرطاج ومؤسساتها خلال المرحلة الأرستقراطية (480ـ 237 ق.م)

The Constitution and the Institutions of Carthage during the Aristocratic era (480- 237 BC)

الباحث محمد العيد تلي[1]، * ، أ. د. محمد رشدي جراية[2]

[1] جامعة الوادي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية – الجزائر

[2] جامعة الوادي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية – الجزائر

Key words:

Establish Democracy,

Aristotle,

Constitution,

Carthage,

Institutions.

Abstract

It is not by coincidence that we choose the theme; Carthage constitution and institutions during the Aristocratic era. But it is a result to what we see during our work on the PH D thesis. So we get reach a result that the searcher and the observer of the political history of the state of Carthage, which evolved from the Monarchy to the Aristocracy to the Democracy , can observe clearly the appearance of constitution and the institutions of Carthage during the Aristocratic era. It can't be a sort of exaggeration if the observer states that this era is the most important one among those periods of the Carthaginian political history. Despite the fact that the majority of researches, in relation to the era under consideration, concentrated on the military sector and usually ignore the characteristics and specifications of the political system. So the aim of this study is to know about the Carthaginian constitution that had take the attention of the Greek philosopher ARISTOTLE and his famous confirmation that "this constitution is the most sophisticated in the world" at that time and he counted its privileges. In addition the counting of the governing committee which was headed by the two grand sons who were specialized to govern the state affairs for one year in collaboration with the Senate added to the court of one hundred and four, and the people's house. Also we will demonstrate the factors that impressed the constitution and display the role played by each institution during the history of the state of Carthage.

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2020/02/20

القبول : 2020/03/28

الكلمات المفتاحية:

أرستقراطية،

أرسطو،

دستور،

قرطاج،

مؤسسات.

ملخص

لم يكن اختيارنا لموضوع -دستور قرطاج ومؤسساتها خلال المرحلة الأرستقراطية- محض صدفة بل جاء نتيجة لما وقفنا عليه أثناء انجازنا -لرسالة الدكتوراه-، فقد توصلنا أثناء العمل إلى نتيجة مفادها، أن الدارس والمتأمل في التاريخ السياسي للدولة القرطاجية، والذي شهد تطورا من -الملكية إلى الأرستقراطية إلى الديمقراطية-، يلحظ بوضوح ظاهرة بروز دستور قرطاج ومؤسساتها خلال الحقبة الأرستقراطية، حتى أنه لا يبالغ إذا صرح إلى كونها تمثل أهم مرحلة من مراحل تاريخ قرطاج السياسي، ولئن كانت أغلب الدراسات عند الإشارة إلى – الفترة محل الدراسة- تركز على الجانب العسكري متجاهلة في أغلب الأحيان خصائص ومميزات المنظومة السياسية، لذلك فإن الهدف من هذه الدراسة يكمن في السعي والوقوف على الدستور القرطاجي، الذي حظي باهتمام الفيلسوف الإغريقي أرسطو طاليس وشهادته بأنه أرقى دساتير العالم أنذاك معدد مزاياه، وكذلك التعريج على الهيئات الحاكمة، والتي كان على رأسها السبطان اللذان اختصا بتسيير شؤون الدولة لمدة عام بالتعاون مع مجلس الشيوخ، يضاف إلى ذلك محكمة المائة والأربعة ومجلس الشعب، كما ونهدف إلى تبين العوامل المؤثرة في الدستور، وإبراز الدور الذي أدته كل مؤسسة في تاريخ الدولة القرطاجية.

* Corresponding author at : University of Eloued. ALGERIA
Email : telli-m-laid@univ-eloued.dz

مقدمة

إن الصدمات المتكررة مع إغريق صقلية والدولة القرطاجية لم تسفر على ترجيح كفة أحد الأطراف على الآخر، وبصرف النظر عن النكسات البسيطة، فإن الهزيمة الأكبر التي تعرضت لها قرطاج، وشكلت نقطة البدء في العد التنازلي للنظام الملكي بها، كانت هزيمة هيميرا عام 480 ق.م، وما ترتب عليها من تحولات جذرية في تركيبة المجتمع القرطاجي، وتوجهاته الاقتصادية التي اتخذت من البحر ومسالكه المتشعبة مصدرا أولا وأهم للكسب وجمع الثروات، وبالتالي كان حتما أن تطال تلك التحولات النظام السياسي التقليدي ليتماشى مع التوجهات الجديدة لمجتمع كان الكسب المادي فيه بمثابة عموده الفقري، وقلبه النابض، وعقله المدبر، وعلى مدى الثلاثين سنة التي أعقبت هزيمة هيميرا،كانت الأوضاع تتأزم وتشتد وتنذر بقرب وقوع رد فعل عنيف، وكان ذلك من خلال ثورة عام 450 ق.م، التي قرر منفذوها إسقاط النظام الملكي مما نجم عليها دخول قرطاج مرحلة جديدة من تنظيمها السياسي، وهي مرحلة النظام الأرستقراطي، التي يتميز أفرادها بالإضافة للثروة بعراقة النسب والكفاءة، وقد تمكنت بذلك الطبقة الأرستقراطية من إحكام سيطرتها وفرض نمط جديد في تسير شؤون الدولة القرطاجية بكسر احتكار فرد معين للسلطة، وفتح المجال أمام جميع أبناء الطبقة الثرية لشغل المناصب العليا بحسب كفاءتهم وجدارتهم، وليشكلوا ما راق لهم من مجالس ومحاكم وهيئات تنظم شؤون الحكم بما يتوافق ومصالحهم، وقد وصلت قرطاج خلال هذه الحقبة إلى أوج مجدها وازدهارها في شتى الميادين، ويرجع الفضل في ذلك للقاعدة السياسية القوية التي كان عمادها الدستور والمؤسسات المنبثقة عنه وعليه نطرح الإشكالية التالية: ماهي خصائص ومميزات الدستور القرطاجي؟ وما هو الدور الذي لعبته المؤسسات الدستورية في تسير شؤون دولة قرطاج؟.

1ـ مصادر الدراسة

لقد احتل نظام الحكم والإدارة في قرطاج حيزا واسعا من اهتمام المؤلفين القدامى، لاسيما تلك التطورات في المنظومة السياسية التي عرفتها المدينة البونية إبان القرن الخامس قبل الميلاد ونهاية القرن الثالث قبل الميلاد، وتسمح الأخبار والمعطيات التي جاءت في مؤلفاتهم بتتبع هيكلة النظام السياسي في قرطاج[1]، وإن كانت تواجه الباحث في هذا المجال جملة من العوائق المعلومة، والتي تعترض كل من دنا من تاريخ وحضارة قرطاج يدقق فيه، فالمدينة دمرت والوثائق ضاعت، وما تبقى من مصادر حولها كتبه الخصوم الذين لا ينتظر منهم انصاف القرطاجيين، أو إظهار ميزات حكومتهم[2].

يمكننا في هذا المحور تتبع المادة الخبرية بناء على منطلقات مختلفة، فمن حيث الشمولية فإن أهم مصادرنا عن هذا الموضوع تطرق إليه أرسطو (Aristo) في كتابه السياسة، ويجب أن نشير هنا أنه لم يدرس دستور[3] قرطاج وهياكله لذاته بل في إطار المقارنة بينه، وبين مؤسسات اسبرطة وكريت، لاسيما إذا ما علمنا أن جل اهتمامه كان متعلقا بالفلسفة السياسية، والقوانين الدستورية أكثر من اهتمامه بدراسة النظم السياسية للدولة القرطاجية[4].

أما عند بقية المؤرخين من الإغريق واللاتين فجاءت المعلومات عن المنظومة السياسية في قرطاج مقتضبة ومبعثرة في فقرات[5]، كما اقترنت وتلازمت أغلب أخبارهم عن الجانب السياسي للدولة القرطاجية مع تاريخها العسكري، ومع هذا تظل مصادر رئيسة تساعدنا على ايضاح نشأة المؤسسات السياسية، وفي تبيين التسميات البونية لبعض الوظائف السياسية لقرطاج[6].

نجد في الفترة السابقة للقرن الثالث قبل الميلاد، كل من ديودورو الصقلي (Diodr Siculus) والمؤرخ طروك بومبي (Trogue- Pomée) في ملخص جوستين (Justin)، ولا يستبعد أن هذين الكاتبين أخذا معلوماتهما عن تيمايوس (Timaeus)[7]. أما إبان الحروب البونية[8] فقد جاءت بعض الصفحات عند بوليب (Polybe)، وذلك من خلال تطرقه في كتابه التاريخ لتطور المنظومة السياسية للمدينة البونية، وجاء ذلك من باب مبدأ البحث في أسباب تفوق النظم السياسية للجمهورية الرومانية وهيمنتها على البحر المتوسط، وانحلال مؤسسات خصومها بما في ذلك قرطاج، وهذا ما دفعه لعرض معلومات من خلال بحثه في التطور التاريخي لدستور قرطاج ومؤسساته[9]. وكتب في هذا الصدد يقول: «إن أغلب المؤلفين يروون لنا ما اشتهرت به هذه النظم من قيمة وقدر....»، وفي موضع آخر يقول: «وفي خصوص نظام قرطاج في البداية يبدو لي أنه كان محكما جيد الإحكام في أهم خصائصه المميزة. فقد كان هناك ملوك وسلطة أرستقراطية كان يمارسها مجلس الشيوخ كما كان للشعب صلاحيات يمارس فيها السيادة....ولكن عندما خاضت قرطاج حرب حنبعل كان نظامها قد انحط»[10].

ونضيف إلى ما سبق ذكره من مؤرخين كل من تيت ليف (Tit Liv)، وأبيان(Appien)،كذلك نجد إراتراتوستين (Eratosthene)، الذي لاحظ من جهته بأنه لا يمكن أن نطلق حكما عاما على بعض الشعوب ونصفها بالبربرية لاسيما القرطاجيين الذين يملكون دساتير سياسية راقية[11]، وبعد مضي حقبة طويلة على إبادة قرطاج تكلم أيضا شيشرون (Cicéron) عن دستور العاصمة البونية الذي أشاد به أي ما إشادة[12].

وهناك بعض الدراسات حاولت إيجاد المقاربة بين مؤسسات قرطاج، والمؤسسات المميزة للحضارة السامية بخاصة مدن- الدول الفينيقية، وهذا ما يدفع الباحث للبحث في عناصر التواصل والانفراد بين الحضارة القرطاجية وجذورها الشرقية[13].

ويضاف إلى المصادر الأدبية المصادر المادية المتمثلة في الحفريات الأثرية في قرطاج، والمناطق التي كانت منخرطة في مجالها

لربما تساعد في إزالة ما غرب من معلومات، إلا أن مساهمة هذه الحفائر في نطاق بحثنا ما تزال قاصرة على الرغم أنها قدمت عددا من أسماء الوظائف والمؤسسات القرطاجية، ولكنها لا تعطي أي فكرة متكاملة عن طريقة تسييرها، أو تطورها كما أن جل ما تم كشفه من نقوش، وبقايا مادية تعطي معلومات عن القرنيين الأخيرين من حياة المدينة -وهي حقبة خارجة عن مجال بحثنا-[14].

وبهذا يجد الباحث نفسه أمام ثغرات متعددة في الدراسة، فيضطر للاستقراء و الاحتراس في التعاطي مع المعلومة، وذلك بهدف تقديم صورة واضحة حول الدستور القرطاجي، وواقع مؤسساته خلال المرحلة الأرستقراطية[15].

وقبل الشروع في دراسة دستور قرطاج ومؤسساته خلال هذه الحقبة، وحتى لا يقع القارئ في الخطأ كان لابد لنا من التنويه إلى أن الدراسات حول النظام السياسي الذي عرفته قرطاج انقسمت إلى قسمين:

- دراسات تمثل الجانب الثابت وأصحابها يرون أن المعلومات التي توصلنا إليها -عن الحقبة محل الدراسة-، يمكن تطبيقها على الفترة السابقة -أي أن نظرتهم ثابتة للنظم السياسية القرطاجية-، لكن هذا الرأي يبدو غير منطقي، ومن الصعب الأخذ به وتأييده لأن كل الحضارات عرفت تعاقب الأجيال والدورات التاريخية[16].

- دراسات تمثل النظرية التطورية حيث اعتبروا أن قرطاج مثل المدن الإغريقية انتقلت من ملكية الحق الإلهي إلى الأرستقراطية وتوازن السلطة، ويؤكد أصحابها على صحة رأيهم باعتبار أن السلطة التنفيذية انقسمت من الملكية المطلقة إلى الحكم الثنائي للقاضيين المنتخبين، وأن السلطة التشريعية انقسمت إلى طبقة أرستقراطية في مجلس الشيوخ، وطبقة العامة في مجلس الشعب، ثم نشأت بعد ذلك محكمة مائة والأربعة التي شرعها وكلفها مجلس الشيوخ لتكون سلطة قضائية على القادة العسكريين[17].

2ـ الدستور

كان الأمن والاستقرار هو الهدف الأعظم الذي اشتغلت عليه ممالك ودول العالم القديم، وقد تمكنت قرطاج من تحقيق هذه الغاية إلى قدر ما، حيث وصلت إلى مرحلة من الاستقرار بفضل دستورها، وهياكلها السياسية[18] التي لفتت انتباه وانبهار الكتاب الإغريق، واللاتين مما جعلهم يهتمون بنظام الحكومة القرطاجية، وفي مقدمتها دستورها الذي حقق توازنا بين القوى، واستقرارا داخل المجتمع[19].

لقد أشارت الكثير من الدراسات إلى مدح أرسطو لدستور قرطاج، وذلك لما فيه من محاولة لدمج سوي بين أصول الحكم الثالث (الملكية، والأرستقراطية، والديمقراطية)[20] فهذه النظم الجيدة التي عرفتها قرطاج توحي بدستور وثيق الهياكل فالعنصر الشعبي، وما نجم عن ثورة 480 ق.م[21] جعلت الحكومة القرطاجية تعدل في نظامها، وتتمسك بدستورها أكثر، والحري بالذكر أن قرطاج لم تعرف حكومات مستبدة ،كما لم تشهد فيها ثورات ذات شأن وهذا على عكس المدن الإغريقية. ويشير أرسطو في هذا الصدد قائلا: «لأن الدولة تعد حسنة النظام إذا كان العامة أوفياء لدستورها على الدوام، وإذ لم يثر فيها نزاع اثيم يستحق الذكر، وإذا لم يستطع أحد أن ينصب نفسه ديكتاتورا فيها»[22].

وبناء عن هذه المقولة نستشف أن أرسطو يعتبر أن الدولة المستقرة ذات النظام السليم المتكامل تظهر فيها ثلاث مزايا وهي:

- إخلاص الشعب للدستور.

- عدم إثارة مشاكل، ونزاعات داخلية تعيق الدولة.

- تنحي مظاهر التفرد بالسلطة، والاستبداد (الديكتاتورية)[23].

ولكن المشكلة غالبا ما تكمن في صعوبة تطبيق هذه المزايا على أرض الواقع -حتى إن البعض اعتبر أن دستور قرطاج من الناحية الظاهرية ذا مبدأ أرستقراطي، ولكن من الناحية العملية يميل أحيانا إلى الأولغاركية[24]- لأمر قد يكون مقبولا إذ أنه لا يمكن أخذ الكفاءة وحدها كمقياس عند تعيين الحكام، وإنما يجب أن يحسب حساب للثروة أيضا، لأن مواطنا فقيرا لا يستطيع أن يكون صالحا لتسيير دفة الحكم، وأن لا يكون لديه الوقت المناسب لذلك[25]، ولكننا نستبعد هذا الرأي فقرطاج منذ بدايتها كانت تحكم من طرف الأثرياء دون وجود دلائل على مراعاة الكفاءة، وبالتالي ليس كل مواطن غني يمكن أن يكون بالضرورة صالحا للحكم، فإذا كان الاختيار على أساس الثروة مبدأ أولغاركي،والانتقاء على أساس الكفاءة مبدأ أرستقراطي، وهو ما يؤكده أرسطو الذي يطلق على القلة المالكة للثروة تسمية الأولغاركية، أما الأرستقراطية فهي عنده القلة التي تتميز إضافة للثروة بعراقة النسب والكفاء، وفي هذا الموضوع نجد هيرودوت يشير إلا أن هملكار بن ماغون (Himilkar the son of Magon) قد تربع على عرش قرطاج ملكا بحكم كفاءته وقدراته المميزة[26]، وليس على أساس ثروته فقط، أي أن انتسابه لعائلة ثرية لم يكن الكفيل الوحيد في اسناد الحكم إليه وإنما رشح لأحقيته بذلك[27].

بعيدا عن هذه الإشكالية يبقى أرسطو أهم مصدر تحدث عن المنظومة السياسية لقرطاج في كتابته السياسة الذي عالج فيه دساتير تلك الحقبة، وقد أثار انتباهه دستور مدينة قرطاج عند مقارنته بدساتير المدن الإغريقية،وأكد من خلال هذه الدراسة على أن القرطاجيين يتمتعون بدستور جيد، وأن دستورهم أفضل- في جوانب عديدة- من دساتير غيرهم[28]. وربما ذلك لما رأى فيه من واقعية وتوازن بين الفئات فكان يستجيب لحد كبير لمقتضيات المجتمع[29].

3ـ المؤسسات الدستورية القرطاجية

1.3 **سلطة السبطين**: كان لثورة عام 450 ق.م،والتي تمخضت عما خلفته معركة هيميرا[30] من تراكمات، تأثير واضح في نظام الحكم داخل قرطاج، إذ تقلصت فترة ولاية الحاكم بعد استبدال لقبه من ملك إلى شفط[31]، وعبارة شفط لها مدلول -القاضي وأيضا القيادة والحكم[32]-، ويعتقد بأن هذه الوظيفة ظهرت بشكل جلي في الدولة القرطاجية في عضون منتصف القرن الخامس قبل الميلاد[33]. وصارت قرطاج منذ ذلك الحين دولة تديرها الطبقة الأرستقراطية، وعلى رأس هرم السلطة السياسية في حكومتها شفطين يتم إسناد المنصب إليهما بناء على الثروة، والأهلية، والاستحقاق -أي المال،و العقل، والكفاءة-[34].

و قد وردت وظيفة القاضين في الكتابات القديمة[35] بصيغة (Sufes) في المفرد، و (Sufetes) في الجمع، ويقابلون بهما لفظا فينيقيا هو شوفيط (Shofet)، وشوفيطم (Shofetim)[36]، وكان أصل هذه الكلمة -لقب الشفط- محل جدل بين الباحثين من حيث تطبيقها وأصلها، اذ استدل البعض على عراقة هذا الوظيفة في الحضارات السامية، فقد وردت في النصوص الأوغارتية منذ ألفين عام قبل الميلاد، وفي نقوش المدن الفينيقية- وفي النقائش البونية[37]، في حين رأى آخرون أن لها أصلا ودلالة في اللغة العبرانية، وذلك بناء على أن هذه الوظيفية وردت في سفر القضاة[38]، بينما يرى آخرون أنها لا تعدو أكثر من كونها مصطلحا يشير إلى نظام شبيه بنظام القناصل الذي استحدث في روما بعد سقوط النظام الملكي، واستحداثه بالنظام الجمهوري[39].

جاءت كلمة شفط في نقوش قرطاج كوظيفة في نسب بعض نذور نصب آلهة بعل حمون وتانيت،حيث يعود استخدام هذا اللفظ بحسب ما أشارت إليه الدلائل الأثرية إلى أواخر القرن الخامس قبل الميلاد، وهو عبارة عن وظيفية كانت معروفة في اللغات السامية منذ الألف الثانية قبل الميلاد، وبما أن هذا المصلح كان مبهما لدى الإغريق، والرومان عند تكلمهم عن نظم المدينة البونية، فقد شبهوه وقربوه بنظام الملك الذي عرفوه في مدنهم[40]، و أعطوه ترجمات مختلفة لجعلها مفهومة لجمهورها فمصلح باسيليوس (Basileus) الإغريقي، وريكس (Rex) الروماني،أو قنصل (Kconsul) أو بريتور (Praetor)، والتي تمثل تسميات مختلفة تماما لمناصب كبيرة، لكنها استخدمت كلها للتعبير عن منصب سلطة القاضيان بقرطاج[41].

إن مصلح شوفيط أول مصطلح قرطاجي جاء في كتاب السياسة عند أرسطو، وهي كلمة تظهر منقوشة على الأحجار، والأنصاب النذرية بما تبقى من لقى بأطلال قرطاج بعد دمارها على يد الرومان،وترجع بعض الدراسات المعاصرة أصل المصطلح إلى اللغة العبرانية من سبط -جمع أسباط- بمعنى الحاكم أو القاضي[42]، والغريب في هذا الاتفاق أن لا أحد ينكر أن هناك من السمات المشتركة بين الفينيقيين، والعبرانيين، أو ما يدفع إلى الشك في قبول هذا الإجماع، ومنها الأصل المشترك للعنصرين فضلا عن تجاورهما فكلا العنصرين الفينيقي، والعبراني يرجعان إلى أصل واحد هو الأصل السامي[43]، ومن الطبيعي أن يتولد على وحدة الأصل، والجوار وجود جذور مشتركة للغة العنصرين وليس ذلك بالشيء الغريب[44].

ونستبعد أن تكون وظيفة، أو نظام الشوفيط جاء مستلهما من نظام القناصل الروماني لأن الفترة القصيرة ما بين القضاء على الملكية بروما عام 509 ق.م، وبين زوال الملكية بقرطاج 450 ق.م حوالي 60 سنة لا تكفي زمنيا لتغلغل عرف حضاري مشابه من شعب إلى آخر خاصة إذا ما علمنا من خلال الأخبار المتواردة عن وجود تنافس وعداء بين الجانبين، ومن باب أولى يكون الرومان هم الذين تشربوا الكثير من الموروث الحضاري لأمم الشرق الأسبق،و الأنضج منهم مدنية، وفي هذا السياق تكون شوفيط منقولة عن البونية، وكانت لقبا لحكام الدولة القرطاجية[45].

و من المرجح أن هذه الوظيفة تمت مزاولتها في المناطق التي كانت خاضعة لنفوذ قرطاج، ففي ميدان السياسة أدخل القرطاجيون إلى مناطق نفوذهم مفاهيم المدينة، والدولة،والدستور، والإدارة وغيرها، فالمدن في بلاد المغرب القديم[46]، وسردينا، و العالم البوني عامة تبنت نظما لتصريف شؤون العامة تشبه تلك التي كانت في قرطاج. وقد تبنى عدد كبير من مدن الممالك النوميدية و الممالك المورية الأسبطية، وهي من النظم السياسية الإدارية التي ثبتت في البلاد ولم تضمحل بسقوط دولة قرطاج -بل عمرت وقتا طويلا بعد الغزو الروماني-[47]، وهذا ما أكدته العديد من الكتابات القديمة المتأخرة عن سقوط قرطاج بأن عددا من المدن الإفريقية كان يطلق بها هذا اللقب على أصحاب السلطان في تلك المدن[48]، ويبدو أن وظيفة السبطين في مثل هذه الأواسط لم تبق كما كانت على عهد الحضارة البونية -بل تطورت وكيفت للتأقلم والواقع الجديد[49].

وكان انتقاء الشفطين يتم من أسرتين مختلفتين من الأسر الغنية في مدينة قرطاج، ممن يتنعم أفرادها بعضوية مجلس الشيوخ، ويشترط فيمن يختار لهذا المنصب أن يكون مواطنا ذا كفاءة شريف الأصل -ذا وجاهة-، وافر الثراء بالإضافة إلى القدرة على كسب الثقة، والقيام بحملة انتخابية فاعلة[50]، وذلك على اعتبار أن مواطنا فقيرا ومعسرا لا يستطيع أن يكون صالحا لمهام الحكم، ولا أن يكون لديه الفراغ الضروري لذلك[51]. ولهذا كان يتم الحرص الشديد على أن الذي يترشح للانتخاب يجب أن تتوفر فيه الميزات التي ذكرنها سابقا، لأن وصول شخص لا يتمتع بالمقدرة ورصانة العقل وامتداد الأفق يجعل خطره واردا على الدولة، وهذا ما تسبب في العديد من الصعوبات والانتكاسات لاسبرطة[52].

وقد وصلنا من أخبار القرطاجيين الالتزام والجدية في استقامة وكفاءة من يتولون إدارة شؤون الدولة حتى إن الخمر كان ممنوعا على من يصل منصب شفط، وفي هذا يقول افلاطون (Plato) الذي اهتم من خلال رحلاته لمدينة سيراكوزة بالقرطاجيين[53] «إني أميل لقانون القرطاجيين على قانون كريت واسبرطة حيث نص الدستور القرطاجي على أنه لا يجوز لأحد أثناء الحملات العسكرية أن يتذوق الخمر على الإطلاق، وفي المدينة يمنع على العبيد، ذكرا كان أم أنثى. كما يمنع على السبطين خلال سنة حكمهم، ولا ينبغي للقضاة أثناء القيام بأعمالهم الاقتراب منه، ولا لأي شخص يجري مشاورات حول أي مسألة ذات أهمية؛ كما يحظر في النهار، ما لم يكن نتيجة لممارسة الرياضة، أو استعماله كدواء[54]». هكذا يشير أفلاطون بوجود حكام يتمتعون بالحكم لمدة سنة واحدة فقط، وهؤلاء الحكام هم القضاة[55].

كانت مهمة انتخاب الشوفيط تتم عن طريق مجلس الشيوخ لعدد من أعضائه امام الجمعية الشعبية التي تتولى اختيار مرشحين من أكفأ المرشحين لشغل هذا المنصب لمدة عام واحد، وبعد انقضاء هذه الفترة يعود القاضيان كعضوين مرة أخرى بمجلس الشيوخ[56]. مع امكانية الترشح مرات عدة[57]، وتمثلت مهام الشفطان في ما يلي:

- الإشراف على النواحي الإدارية، والقضائية بالدولة[58].

- دعوة المجلسين للانعقاد -مجلس الشيوخ، و مجلس الشعب-، وهما اللذان يسطران جدول الأعمال بالتعاون مع لجان مختصة، ويترأسان الجلسات، ويديران النقاش، ويقدمان ما يجب معالجته من أمور[59].

- قيادة الجيوش العسكرية بنوعيها -البرية والبحرية- إلا أنه وبعد تطور وتقدم أساليب الحرب والقتال، أضحيا مبعدين عن القيادة العسكرية، وذلك منذ القرن الرابع قبل الميلاد حيث أصبحت هذه المهمة تسند لقادة مختصين[60].

- الاشتراك مع مجلس الشيوخ في مناقشة القضايا ذات الأهمية، وفي حال حدوث عدم التوافق حول مسألة، أو حدث بين المجلسين يفصل في الأمر برفعه إلى مجلس الشعب[61].

ويعتقد بأن الأشفاط كان لهم مهام أخرى دينية، وقضائية، ولكن لا يوجد من الدلائل التي تساعد المؤرخين لتحديدها[62]، وعلى الرغم من كل هذه الصلاحيات التي يمتلكها الشيفطان إلا أن قرارتهما غير نافذة أمام مجلس الشيوخ في العديد من الأمور المهمة، فمن حق مجلس الشيوخ الطعن فيها، ولا تكون قراراتهم فاعلة إلا بعد موافقة مجلس الشعب عليها، كما لا يحق لهما إصدار الأوامر للجيش، والأسطول إلا بتكليف رسمي من قبل مجلس الشيوخ، ومن هنا يتبن بأن سلطتهما أقرب ما تكون إلى رئيس مجلس الوزراء في العصر الحالي منها إلى سلطة الملكية[63].

2.3 **مجلس الشيوخ** : يمثل مجلس الشيوخ أحد أقدم المؤسسات السياسية التي عرفتها قرطاج وأقواها نفوذا، فهو أول مؤسسة تطرق إليها المؤرخون بعد القرنيين الثامن والسابع[64]، حيث بدأت أخباره تتداول منذ منتصف القرن السادس قبل الميلاد،ولكن الملاحظ بأنه كان موجودا من قبل في الشرق الفينيقي، ويتضح ذلك من خلال رواية تأسيس قرطاج حينما تذكر أن إليسا (Elias) اصطحبت معها بعض أعيان مجلس الشيوخ المارقين عن أخيها، وهذا ما يوحي بأن قرطاج عرفت مجلس الشيوخ منذ البداية[65].

ويعتبر مجلس الشيوخ أو الهيأة التشريعية مؤسسة أساسية في كل الحضارات السامية، وقد عرف بمجلس كبار المدينة،وجاء في الكتابات الإغريقية بعدة تسميات حيث ذكره أرسطو بتسمية جيروزيا(Gerousia)، و جورنتس (Gerontes)، وعند بوليب ذكر بثلاث تسميات مختلفة هي بوليه (Boulé)، و سوندريون (Sunedrion)، وسينكوليتوس (Synkletos). أما النصوص الرومانية أجمعت على تسمية موحدة هي سيناتوس (Senatus)، وهي نفس الصفة التي يطلقونها على مجلس الشيوخ الروماني، والتسمية الأقرب للفينيقية بمعنى كبار أو شيوخ قرطاج وهو سنيراس (Seniores)[66]، ويشير فنطر بأن تسمية مجلس الشيوخ في المدينة البونية يطلق عليه بعول قرطاج، أما كل فرد داخل هذا المجلس يسمى بعل قرطاج[67].

بعد زوال الملكية استأثرت الأرستقراطية بحق تسير أمور الدولة[68]، وعملت على تطوير وتعديل مجلس الشيوخ خلال ما يعرف بالعصر القرطاجي إبان القرن الخامس قبل الميلاد[69]،إذ عملت الطبقة الأرستقراطية على إعادة تهيئة الجهة الأعلى والأهم خلال هذه الحقبة والمتمثلة في مجلس الشيوخ، هذا الأخير الذي تكون أفراده من الأعيان والتجار وأرباب رؤوس الأموال، ولا نستبعد أن يكون أعضاؤه على قدر عال من الاتزان والفطنة بأمور السياسة، الأمر الذي جعل قرطاج دولة ذات شأن عظيم سبقت غيرها من دول وممالك تلك الفترة عظمة و إزدهارا[70]، ولعل هذا ما أشار إليه شيشرون إذ نجده بعد مائة عام من سقوط قرطاج ينوه إلى أن دولة قرطاج لم تكن لتستطيع صيانة امبراطوريتها لما يقارب ستة قرون ما لم تتوفر في حكومتها الاستقامة والمقدرة السياسية[71].

وفي الحقية لا يمكننا معرفة شروط الانتماء إلى هذا المجلس بوجه الخصوص والمدة النيابية، هذه الأشياء لا يمكن أن نصرح بها لعدم وجود أدلة واضحة في هذا الأمر، في حين نجد بعض المؤرخين يعتقدون أن عددهم كان ثلاث مائة، وجاء تحديد هذا الرقم بناء على حادثة وقعت في أحد المفاوضات بين الطرف القرطاجي والروماني[72]، حيث طلب الرومان في سنة 149 ق.م أسر ثلاث مائة شاب من أبناء الأسر الشريفة فيها[73]، ويبقى هذا مجرد رأي يفتقد إلى دليل قاطع[74].

وهناك من يعتبر أن مجلس شيوخ قرطاج كان شبيا إلى حد كبير بمجالس شيوخ المدن الفينيقية بالساحل السوري،

ويتم اختيار أعضائه البالغ عددهم 300 عضو من الطبقة الأرستقراطية عضوية دائمة[75]، وأضحت عضوية مجلس الشيوخ وراثية في بعض الأسر الثرية، ويظهر ذلك من خلال نقش ورد بإحدى اللوحات النذرية الإهدائية يشير إلى أن والد صاحب اللوحة وجده كانا عضوين بالمجلس[76].

أما فنطر فيعتبر أن هذه المؤسسة استمدت جذورها من المدن الفينيقية إلا أنها اتخذت في قرطاج بعد دستوريا،ومن ذلك أن الأعضاء يختارون من طرف الشعب طبقا لما ينص عليه الدستور من شروط كالمواطنة، والسن، والثروة ، والمستوى الثقافي،فضلا عن الوجاهة والمقدرات الشخصية. كما لم يخف على القرطاجيين أهمية الدعاية للحصول على ثقة الناخبين وأصواتهم، و لا يقل عددهم عن ثلاثمائة عضو كانوا يجتمعون في مقر خاص،وقد يكون ذلك في المعابد اذا ما دعت الحاجة[77].

ويبدو أن السلطة العليا الفعلية في الدولة انحصرت بيد هذا المجلس على الرغم من وجود سلطة الشيفطين على رأس الحكومة[78]. وهذا ما يوحي بأن صلاحياته كانت عديدة ومتنوعة تشمل كامل الميادين، فكان بمثابة الهيئة المشرعة التي تصدر القوانين المنظمة للأمور السياسية والمعاملات الاقتصادية، وحتى الدينية فهو باختصار مركز وضع التصورات والتنسيق والمتابعة ومن أبرز مهامه[79]:

- مساعدة الشيفطين في تسير شؤون الدولة[80].

- ارسال واستقبال الوفود –السفارات-[81].

- اختيار القائد الأعلى للجيش مع تحديد مدة شغله لهذا المنصب لمدة عام و عزله في أي وقت كان[82]. خاصة وأن قرطاج لم تكن بها هيئة للضباط المحترفين، وكان بقاء القائد في منصبه لفترات طويلة يتوقف على مدى نجاحه وقوته،وبهذا يستمر في منصبه كما هو الحال مع بعض قادة عائلة آل ماغون[83]، وهذا على عكس ما عرف في روما حيث كان منصب القائد العسكري محدودا بفترة[84].

- الحق في اقرار السلم واشهار الحرب على الاعداء من ذلك قراره بإعلان الحرب على الرومان كرد فعل على قيامهم بالاستلاء على مسانا[85] (Massana) حوالي 264 ق.م[86]، وكذلك قراره بالتفاوض مع الرومان لوقف الحرب البونية الأولى عام 241 ق.م، وإصدار الأمر لهملكار برقا (Himikar Barca) بوقف الحرب في صقلية والعودة إلى قرطاج[87].

- عرض أسماء المرشحين من أعضائه لشغل منصب الشيفطين على الجمعية الشعبية، وكانوا بطبيعة الحال من طبقته[88].

- عقد جلسات مغلقة لمناقشة القضايا ذات الأهمية الكبرى عند الضرورة وله الحق في عدم الإفصاح عن نتيجة المناقشات، أو تأجيل نشرها إذا ما استلزمت مصلحة الدولة ذلك[89].

- اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الدولة -تبني المشروعات الجديدة ومراقبة تنفيذها-[90].

ومن أهم الأقسام السيادية التي ينقسم إليها مجلس الشيوخ، قسم أول من ثلاثين عضو -مجلس الثلاثين- ينظم جدول أعمال مداولات مجلس الشيوخ من خلال تشريع القوانين، وقسم ثاني يعرف بمجلس العشرة كما يشير اسمه يتكون من عشرة أعضاء مكلفين بمساعدة ومراقبة الاقتراع في ممارستهم للسلطة، كان هذا النوع من المجالس بمثابة مجلس الوزراء قويا للغاية وكان أعضاؤه هم من قتلوا مالخوس (Mzlchus) بعد ما اتهموه بأنه مستبد ويسعى إلى الطغيان والانفراد بالسلطة وسرعان ما صدر ضده حكم بالإعدام ونفذ في الحال[91].

وعلى الرغم من الصلاحيات والمهام التي كانت بيد مجلس الشيوخ إلا أنه واجه منافسة قوية في فترات من قبل بعض القادة العسكريين الذين ظهروا فيما بعد، واستغلوا دورهم على رأس القوات الحامية للدولة وفرضوا أنفسهم عليه بالقوة نتيجة الحاجة إليهم لمواجهة الخطر الخارجي، وأصبح هذا المجلس في كثير من الأحيان يسايرهم ولا يستطيع مواجهة بعض القادة بالعداء[92].

3.3- **مجلس الشعب (الجمعية الشعبية)**: يسمى مجلس الشعب أو الجمعية الشعبية في قرطاج -عم قرت حدشت-، ويضم كل المواطنين الذين تتوفر فيهم شروط ضبطها وكفلها القانون، على أن الوثائق المعتمدة لا توفر لنا معلومات واضحة عن كيفية تكوين هذا المجلس[93]، ومن المحتمل أن الأجانب والعبيد لا ينضوون في تكوينه ذلك أنهم كانوا محرومين من جميع الحقوق[94]، ولا يتمتع بحق العضوية فيه إلا أصحاب الأصول الفينيقية، أو القرطاجية سواء بالولادة أو التجنيس ، وكان يضم فئات المجتمع من غير الأرستقراطية، ويعتقد أنه ضم التجار وأرباب الحرف ممن أتيح لهم قدر معين من الثروة وبلغوا السن القانونية، إضافة إلى أنه لا يكفي أن يكون المواطن حرا بل يشترط فيه أيضا أن يكون صاحب مال[95].

ويتبين من نصوص أرسطو أن مجلس الشعب يتمتع بسلطة تشريعية فعلية ويلعب دورا ايجابيا في احداث التوازن بين المؤسسات، ويرى أن عدم اللجوء إلى مجلس الشعب إلا في حالة الاختلاف يعتبر ديمقراطية غير مباشرة،وهذا النوع من الديمقراطية حسب رأيه أفضل أنواع الديمقراطية إذ ينجم عنه توازن في سياسة الدولة، ومن ذلك مساهمة الشعب الممثل في المنتجين والفئات الاجتماعية الوسطى إلى جانب الأرستقراطية ذات المثل، أو المرجعية الأخلاقية والملتزمة بالدستور، وهي نقيض حكم الأولغاركية الذي يتطور بالاستحواذ على الثروة وتركزها إلى المونارشية أو الملكية[96].

ظاهريا كان لمجلس الشعب سلطات على قدر كبير من الأهمية، وواقعيا كانت تلك السلطات محدودة ومقيدة بضوابط فرضها مجلس الشيوخ بهدف المحافظة على مركز، ومصالح الطبقة الأرستقراطية ومن مهام الجمعية الشعبية:

- حق انتقاء السبطين وقادة الجيش[97] إلا أن هذا الحق كان يقيده مجلس الشيوخ عن طريق اختيار أسماء المرشحين لهذا المنصب لتتولي فيما بعد الجمعية انتقاء المناسب من بينهم، ومن الطبيعي ألا تحتوي قائمة المرشحين سوى على أسماء من داخل المجلس[98].

- إعادة النظر فيما كان يعرضه مجلس الشيوخ من خطط وتصورات والرد عليها بالموافقة، أو الرفض فقط دون مناقشة مسائل معينة أو إدخال تعديلات، كما يحق لمجلس الشيوخ الا يعرض جدول أعماله على مجلس الشعب طالما تم الاتفاق بشأنها بين أعضاء المجلس[99].

- التدخل في حال حدوث خلاف وعدم توافق بين السبطين ومجلس الشيوخ[100]، وفي الحقيقة أن مثل هذا التدخل قل ما يحدث فالمصلحة المشتركة بين السبطين، ومجلس الشيوخ تجعلهما يتحاشيان ذلك، ويمكن اعتبار بأن جميع صلاحيات المجلس الشعبي في تلك الفترة كانت تخدم بالدرجة الأولى مصالح الطبقة الحاكمة، أما الشعب فكان مجرد وسيلة تمكنت السلطة الحاكمة من إيهامه بأنه يساهم في الحكم، واشراكه في تحمل مسؤولية ما تتعرض له الدولة من أخطار[101].

وما يجب التنويه إليه بأن أغلب الدراسات أكدت أن مجلس الشعب خلال -المرحلة المدروسة- كان هامشيا ولم يلعب دورا فعالا، وذلك نتيجة لمحدودية صلاحياته وتركز السلطة بيد مجلس الشيوخ والسبطين، ولم تظهر فعاليته إلا منذ أواخر القرن الثالث قبل الميلاد[102].

وعلى الرغم من هذا فإن بوليب يعتبر بأن هذه المرحلة عرفت فيها الدولة القرطاجية القوة والازدهار ذلك لأن كل سلطة كانت تؤدي دورها ضمن مسائل اختصاصاته، وكان رأي النخبة يتغلب على المواطنين، ولكن منذ أن أصبح صوت الشعب في قرطاج في عهد البرقيين مرجحا في المداولات تحول مجلس الشعب إلى ساحة للمجادلات العنيفة حول ماهية الوسيلة الأنجح والأصلح لتسيير شؤون الدولة مما تجاوز مرحلة الذروة والعصر الذهبي تماما[103]. ولعل هذا الديمقراطية المباشرة التي حذر منها أرسطو،والتي قد تتحول إلى ديماغوجية وتملق من اعضاء مجلس الشعب[104].

4.3 **مجلس المائة والأربعة** : تسمى هذه الهيئة بمجلس المائة أو محكمة المائة[105]، وتعد من أبرز المؤسسات القضائية التي عرفتها قرطاج، ويوضح لنا جوستين ظروف نشأتها، فقد جاءت نتيجة لتنامي نفوذ العائلة الماغونية، حيث أضحت هذه الأخيرة تجمع بين السلطة السياسية والقضائية وقيادة الجيوش، ولذلك راحت تضغط بثقلها على العامة[106]، ونتيجة لذلك اضطر مجلس الشيوخ لاختيار مائة وأربعة من ذوي الكفاءة والمقدرة من بين أعضائه، ليشكلوا المحكمة[107]، والهدف الأساسي من وراءها ترسيخ نفوذه والتحكم في شؤون الدولة[108]، ومن جهة أخرى للوقوف في وجه آل ماغون الذين أرادوا الاستئثار بالسلطة[109].

يرجع تاريخ إنشاء هذه المحكمة إلى حوالي القرن الخامس قبل الميلاد ويتم اختيار القضاة في هذه المحكمة من الطبقة الأرستقراطية، ولا يخفى علينا أن الأرستقراطية عند أرسطو تتخذ مفهوما قيما أكثر منه طبقيا، وقد أطلق على الهيئة التي تقوم باختيار القضاة في هذه المحكمة اسم الرقباء الخمسة (Les Ephores)[110]، وهذه الهيئة وغيرها من الهيئات أشبه ما تكون بلجان نشأت داخل مجلس الشيوخ لتولى النظر في بعض المسائل والقضايا، فاللجنة الخماسية مثلا كانت تتكون من خمسة أعضاء معتمدين من مجلس الشيوخ يحتفظون بصفاتهم كأعضاء بهذا المجلس، ويمارسون المهام الموكلة إليهم دون أن يتقاضوا أجورا عن أعمالهم[111].

ومن المحتمل أن الوصول إلى منصب في هذه المحكمة يمر عبر تسلسل وظيفي، فعلى الفرد أن يرتقي من الوظائف الصغرى إلى وظائف تؤهله للوصول إلى تلك العضوية، فلا يكفي فقط أن يكون ضمن مجلس الشيوخ ليتم اختياره في مجلس المائة بل عليه أن يتدرج في وظيفته[112].

وكان القضاة المائة والأربعة يظلون في مناصبهم بهذه المحكمة مدى الحياة وإن كان القانون القرطاجي لا يجيز هذا البقاء، وقد أضحت محكمة المائة والأربعة قبيل الحروب البونية تفرض كلمتها على كافة الإطارات الحكومية وحتى العامة[113] ومن أهم مهام هذه المحكمة.

- حماية الدولة من التفرد بالسلطة وظهور بوادر الديكتاتورية[114].

- استدعاء كل موظف في سلك الحكومة القرطاجية بعد انقضاء مدة عمله لمحاسبته عن أعماله[115].

- اشتراكها في الرقابة وتسيير جميع شؤون الإدارة بهدف ضمان الاستقرار داخل الدولة[116].

وهناك من الدراسات من اعتبرت أن صلاحيتها شهدت تطورا وتوسعا بمرور الوقت، حتى إنها أصبحت تحاسب وتحاكم كل من يحاول أن يستمر، ويستبد في الشؤون السياسية في الدولة، كما أنها فرضت كلمتها وقوانينها لمراقبة النشاط الاقتصادي، إذ يذكر أن هناك جهازا يسمى شرطة المائة يقوم على مراقبة عمليات التهريب، وذلك منذ اتخذت قرطاج قرار تقنين وتنظيم السلع المستوردة من الإغريق وحصرها في المنتوجات النادرة، التي يتم استيرادها من طرف حلفائها في صقلية بعد انتكاسة هيميرا 480 ق.م فكانت شرطة المائة تراقب هذه العمليات، وتطبق القوانين على أكمل وجه[117].

وفي الحقيقة لا تمدنا المادة الخبرية عن قوانين هذه المحكمة ولا عن طرق سيرها والوسائل المتبعة لإثبات التهم، أو نفيها على الجاني وماهي طبيعة العقوبات التي تفرض على المتهمين، ولا نعرف إن كان ثمة رشاوي وتجاوزات وتحايل على القانون، وربما لم تثر هذه المسألة الكتاب القدامى كون الدستور القرطاجي ومؤسساته شأنا داخليا لم يسترع اهتمامهم؟، ومع

هذا وجدنا المصادر اللاتينية تتهم القادة القرطاجيين بدفع الرشاوي، وشراء العامة بالوعود والامتيازات والأموال[118]، ولا شك أن هذه الأعراف كانت موجودة في الماضي وحتى في الحاضر، ولذلك لا يمكن اعتبارها نقيصة في حق المنظومة السياسية لقرطاج وحدها.

وبما أن المصلحة العليا للحكومة القرطاجية تقتضي بالضرورة أن يكون هناك توازن في القوى بين أفراد الطبقة الأرسقراطية -القضاة، والمتهمين-، بحيث لا يسمح إطلاقا استغلال منصبه، أو وظيفته لإلحاق أي ضرر بمصالح طبقته، أو محاولة الانفراد بالسلطة عن البقية[119].

وقد وجدنا بعض الإشارات تعطينا فكرة مقتضبة عن بعض العقوبات الصارمة التي انبثقت عن هذه المحكمة، ولا نستبعد بأن تلك العقوبات إنما تم تقريرها وإصدارها بعد مداولات ومناقشات في محكمة المائة والأربعة،ومن أمثلة تلك المحاكمات استصدار حكم الإعدام في حق حنون القرطاجي (Hannon)، حيث يذكر لنا أرسطو أن حنون القرطاجي سعى للانفراد بالسلطة في منتصف القرن الرابع قبل الميلاد، وقد كان يعتمد على عشرين ألفا من العبيد ومن الأفارقة، وسانده في ذلك ملك الماوورين (Maures Le roi des)، لكن محاولته باءت بالفشل بعد تدخل محكمة المائة والأربع التي حكمت عليه بالإعدام، كما طالت العقوبات أفراد عائلته باستثناء ابنه جيسكون (Giscon) الذي عاش في المنفى بصقلية حدث ذلك حوالي 340 ق.م[120].

ويذكر ديودور رواية أخرى حول ملك سيراكوزة أجاثوكليس (Agathoclis) الذي شن حملات عسكرية على قرطاج، وكانت قرطاج قد عينت قائدين للجيش للتصدي لهذه الحملات هما حنون وبوملقار (Bomilkar) لكنهما هزما في المواجهة الأولى وقتل حنون أثناء المعركة، بينما بوملقار بحسب ديودور كان قد تواطأ مع أجاثوكليس بهدف الانفراد بالسلطة، وظهرت المؤامرة أمام الجميع سنة 308 ق.م، وبمجرد فشله في محاولته تمت إدانته بتهمة الخيانة وأصبح بعد ذلك مناهضا للدولة، وحكم عليه القرطاجيون بالصلب بينما صدر عفو عام على كل من يلقي السلاح من جنوده[121].

تعكس هذه الروايات دور هذه المحكمة، وتوظيفها في الصراع بين العائلات الأرستقراطية في قرطاج، كما نجد أن هذه المحكمة تدخلت كثيرا ضد القادة العسكريين أثناء الحرب القرطاجية الرومانية الأولى، ومن مظاهر ذلك إعدام الأميرال حنون قائد الحامية في مسينا سنة 264 ق.م بعد أن وجهت له تهمة التقصير في الدفاع عن المدينة التي أرست بها الحملة الرومانية، إضافة إلى أمر المحكمة بنفس الحكم على حنون المنهزم بجزر أيغات[122] (Les iles Agates) أمام القنصل الروماني لوتاتيوس كاتولوس (lutatius Catulus) وكان ذلك 241 ق.م[123].

وعلى الرغم من أن أرسطو مدح الدستور والمؤسسات المنبثقة عنه وعدد النقاط الايجابية وأشار إلى أنه يكفل لكل مواطن الحق في مناقشة أي قضية تعرض على الجمعية الشعبية وهذا ما كان يطلب بلا جدوى في النظم الدستورية الأخرى في زمنه[124] إلا أن هناك ملاحظات عدة تبين نواحي القصور في الدستور أشار إلى بعضها أرسطو نفسه منها:

- ظاهرة الجمع بين الوظائف وهي وإن كانت تعتبر شرفا كبيرا في قرطاج إلا أنه كما ذكر أرسطو ليس باستطاعة المرء أن يقوم إلا بشيء واحد في وقت واحد لأن ذلك سينجر عنه ارتباك وربما حتى فوضى[125].

- الدور السيء الذي لعبه المال وهيمن أصحابه على الشؤون السياسية باعتباره أحد الشروط الضرورية للترشيح لمناصب[126].

- بروز ظاهرة الرشاوي العلنية وشراء المناصب إضافة إلى إمكانية إعادة الانتخابات للمنصب نفسه مما كان له الأثر السيء في عرقلة التوجهات الديمقراطية للدستور القرطاجي[127].

- إن انتشار وتغلغل ظاهرة الارتشاء بشكل واضح إنما يرجع إلى شرط دفع المتقدمين للمناصب العليا مبالغ مالية ضخمة يسهل عليهم استرجاعها مضاعفة عن طريق استغلال مناصبهم[128]، وقد علق بوليب في هذا الموضع بقوله:« عند القرطاجيين يمكن الوصول إلى أعلى مناصب الحكم بواسطة العطاء وبذل المال»[129].

وعموما يمكن القول بأن السعي إلى تحقيق الأرباح المادية وجمع الأموال في قرطاج جعل الغالبية العظمى من المواطنين في شغل شاغل عن متابعة الأمور السياسية بالدولة إلا من حيث أن المناصب السياسية هي أحد الأساليب المساعدة على زيادة الثروة، حتى إن بعض الباحثين يشير إلى هذا الفكر المادي قد أنقص من مزايا الإجراءات الديمقراطية وأحلت أولغاركية المحال محل أرستقراطية المولد[130].

خاتمة

نستنتج من خلال دراسة موضوع الحياة السياسية بقرطاج من 480 إلى 237 ق.م والذي حاولنا من خلاله عرض جوانب مفصلة عن دستورها والمؤسسات المنبثقة عنه ما يلي:

- لقد كان لثورة 450 ق.م دورا مهما في الإطاحة بالنظام الملكي ورفع الطبقة الأرستقراطية إلى سدة الحكم، وهذا ما مكن الأرستقراطية بأن تكون اليد الطولى التي تمكنت وأحسنت إحكام قبضتها على كافة شؤون الدولة.

- ساعدتنا المصادر التاريخية سواء الأدبية أو المادية على رسم صورة حول دستور قرطاج ونظمه السياسية وهياكله الإدارية، ويبدو لنا أن دستور قرطاج كان يتميز بالواقعية والتوازن بين فئات المجتمع، فكان يستجيب لمقتضيات المجتمع وقد نوه به أرسطو ووصف دواليبه ونظمه وطريق تكوينها. ويتضمن هذا الدستور سلطات تشريعية وسلطا تنفذية وسلطا قضائية.

- إن التنظيمات السياسية التي سنها القرطاجيون لأنفسهم ما بين القرنيين الخامس والثالث قبل الميلاد بلغت درجة رفيعة من الرقي وغالبا ما يعود ذلك إلى استقرار الأوضاع في الدولة القرطاجية الذي ساعد على تطور تلك التنظيمات. ويلاحظ أن المؤسسات السياسية لم تكن مستقلة بعضها عن بعض تمام الاستقلال وإن كان مجلس الشيوخ ومحكمة المائة هما مركز الثقل ولهما المساحة الأكبر من الصلاحيات.

- كما كانت الدولة القرطاجية منفتحة مدنيا وذات نظام دستوري أساسه القانون وكان يضمن للمواطن المبادرة والإسهام في بنائه وإدارة شؤونه.

- مهما كانت المزايا التي حظي بها دستور قرطاج والهيئات المنبثقة عليه إلا أنه عرف بعض السلبيات ومنها استحواذ أصحاب الثروة على الشؤون السياسية وبروز ظاهرة الرشاوي العلنية، يضاف إلى ذلك عدم فاعلية دور الشعب في ممارسة السلطة.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلفان أنه ليس لديهما تضارب في المصالح.

الهوامش

1- الشاذلي بورونية؛ ومحمد الطاهر، 1999، قرطاج البونية تاريخ حضارة، تونس، أوربيس للطباعة، ص165؛ و محمد بيومي مهران، 1990، المغرب القديم، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص 197.

2- فوزي مكاوي، 1مارس1981، تطور نظام الحكم في قرطاج، مجلة الناهل، ع20، ص362.

3- الدستور: يعرف أرسطو الدستور على أنه ذلك النظام المرتب، والموضح لجميع الوظائف الأساسية التي لها علاقة بسيادة الدولة. هذه السيادة التي تنحصر في كل الأحوال في يد الحكومة ،كما أن الحكومة والدستور هما وجهان لعملة واحدة. ينظر:

-Aristotales,(SD),Politique,Translated by:Benjamin Jowett, The Loeb calassical Library, II, 5.8.

4- الشاذلي بورونية؛ ومحمد الطاهر، المرجع السابق، ص165.

5- فوزي مكاوي، المرجع السابق، ص363.

6- الشاذلي برونية؛ ومحمد الطاهر، المرجع السابق، ص165.

7- اصطيفان اكصيل، 2007، تاريخ شمال أفريقيا القديم، تر: محمد التازي سعود، الرباط، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ج2، ص135.

8- الحروب البونية: وهي عبارة عن ثلاثة حروب متقطعة بين روما وقرطاج استغرقت 118 سنة في الفترة الممتدة من 264-146 ق.م. وأطلق عليها المؤرخون الأوربيون تسمية الحروب البونية. ينظر: الحبيب بولعراس، 2015، تاريخ تونس (أهم التورايخ والأحداث من عصور ما قبل التاريخ حتى الثورة)، تر: الصادق بن مهني، تونس، سرار للنشر، ط2، ص ص56-127.

9- الشاذلي برونية؛ ومحمد الطاهر، المرجع السابق، ص165؛ واصطيفان اكصيل، المرجع السابق، ص135.

10- محمد حسين فنطر، 1997، دستور قرطاج ينوه به أرسطو (تونس أعلام ومعالم)، تونس، الوكالة القومية للتراث والمعهد الوطني للتراث، ص ص 44-45.

11- فرانسوا ديكريه، 1996، قرطاجة أو امبراطورية البحر، تر: عز الدين أحمد عزو، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، ص83.

12- محمد حسين فنطر، دستور قرطاج....، المرجع السابق، ص45.

13- الشاذلي برونية؛ ومحمد الطاهر، المرجع السابق، ص166.

14- فوزي مكاوي، تطور نظام ....، المرجع السابق، ص364.

15- حسام أبو سعدة، 2011، حضارة قرطاجنة، الجيزة- مصر، مكتبة النافذة، ط1، ص56.

16- فرانسوا دوكريه، 1994، قرطاجة الحضارة والتاريخ، تر: يوسف شلب الشام، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، ص62.

17- فينفريد إلليغر، 2008، قرطاجة مدينة البونيين والرومان والمسحيين، تر: عيد مرعي، سورية- دمشق، روافد للثقافة والفنون، ط1، ص108.

18- و. ه. وارمنجتون، 1985، تاريخ أفريقيا العام "العصر القرطاجي"، تر: السيد أحمد عبد الرحيم مصطفى وآخرون، جين أفريك-اليونسكو، مج2.ص 464.

19- محمد حسين فنطر، 2005، الفينيقيون وقرطاج (الموسوعة المتوسطية)، الجمهورية التونسية، أليف منشورات المتوسط، ط1، ص10.

20- عبد المنعم المحجوب، 2018، ليبيا القديمة، تونس، دار الاتحاد للنشر والتوزيع، ط1، ص163.

21- أحمد صفر،1959، مدينة المغرب العربي في التاريخ، تونس، بوسلامة، ط1، ص105.

22- عبد المنعم المحجوب، ليبيا...، المرجع السابق، ص164؛ ومحمد حسين فنطر، الفينيقيون وقرطاج، المرجع السابق، ص10.

23- Aristotales, II,8.

24- Serge Lancel,1999,Carthage, Tunis,2and Edition, p 165.

25- فرانسوا دوكريه، قرطاجة الحضارة....، المرجع السابق، ص65.

26- Herodotus,1924, The Histories, translation by: Rawlinson, The Loeb classical Libray, VII, 166.

27- Serge Lancel, Op- Cit, p160.

28- حسام أبو سعدة، المرجع السابق، ص55.

29- محمد حسين فنطر، 2007، الحضارة في قرطاج "تونس عبر التاريخ- العصور القديمة" ، تونس، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، ج1، ص73.

30- هيميرا: من المدن التي استوطنها الإغريق شمال صقلية وقد شهدت أعنف المعارك بين القرطاجيين والإغريق عام 480 ق.م، ولم يلبث الإغريق بعد ذلك أن دمروها عام 409 ق.م. ينظر: عبد المنعم المحجوبي، المرجع السابق، ص377.

31- محمد أبو المحاسن عصفور، 1981، المدن الفينيقية، بيروت، دار النهضة العربية، ط1، ص 77.

32- علي فهمي خشيم، 2002، هؤلاء الأباطرة وألقابهم العربية، بيروت- لبنان، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط1، ص 202.

33- مفتاح محمد سعيد البركي، 2008، الصراع القرطاجي الإغريقي من القرن السادس قبل الميلاد حتى منتصف القرن الثالث ق.م وأثره على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية في قرطاجة، سرت- الجماهرية العربية الليبية، مجلس الثقافة العام، ص 179.

34- Thomas Spencer Jerome,1896, Carthage, Paris, édit, Ernest Leroux,p61.

35- فرانسوا دوكريه، قرطاجة الحضارة....، المرجع السابق، ص66.

36- اصطيفان اكصيل، المرجع السابق، ص142.

37- الشاذلي برونية؛ ومحمد الطاهر، المرجع السابق، ص174.

38- صلاح أبو سعدة، المرجع السابق، ص58.

39- رشيد الناضوري،1981، المغرب الكبير العصور القديمة "أسسها التاريخية الحضارية والسياسية"، بيروت، دار النهضة العربية، ص184.

40- أحمد الفرجاوي، 1993، بحوث حول العلاقات بين الشرق الفينيقي وقرطاجة، تونس، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، ص ص127-128.

41- فينفريد إلليغر، المرجع السابق، ص108.

42- ف. ن بريس، (ب ت)، القرطاجيون وإمبراطوريتهم البحرية (تاريخ العالم)، تر: عبد الفتاح صدقي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، مج3، ص 256.

43- الأصل السامي: هي التسمية التي أطلقها كتاب العهد القديم على الشعوب المتحدرة من ذرية سام بن نوح. ينظر: هنري. س عبودي، 1991، معجم الحضارات السامية، طرابلس- لبنان، جروس برس، ط2، ص457.

44- علي فهمي خشيم، المرجع السابق، ص 201.

45- المرجع نفسه، ص ص 201-205.

46- بلاد المغرب القديم: مصطلح أطلقه أساتذة الجامعات الجزائرية بعد الاستقلال سنة 1962م. ليحل محل مصطلح "إفريقيا الشمالية" الذي كان يستعمل من قبل كتاب وأساتذة المدرسة الكولونيالية الفرنسية. عندما يتطرقون إلى شمال إفريقيا. ينظر: محمد الصغير غانم، 1988،نظرة في العلاقات الحضارة الفينيقية الليبية من خلال المصادر المادية. مجلة سرتا، ع10، ص50.

47- محمد حسين فنطر، الفينيقيون وقرطاج، المرجع السابق، ص 31.

48- اصطيفان اكصيل، المرجع السابق، ص142.

49- محمد حسين فنطر، الفينيقيون وقرطاج، المرجع السابق، ص 32

50- محمد حسين فنطر،1999، الحرف والصورة في عالم قرطاج، تونس، أليف منشورات البحر الأبيض المتوسط، ص32.

51-A ristotales. II.6.8.

52- محمد حسين فنطر، الحرف والصورة.....، المرجع السابق، ص32.

53- حسام أبوسعدة، المرجع السابق، ص60.

54- Plato. Laws. (S D). Translated by: Benjamin Jowett. II. 102.

55- حسام أبوسعدة، المرجع السابق، ص 60.

56- Ch.A. Julien. 2003. Histoie De I' afrique Du Nor (Des origins a la conquete Arabe(. Tunis. 4 th Edition.p123.

57- جمعة شيخة، 2015، الحضارة القرطاجية – القرطاجيون "موسوعة الحضارات القديمة"، بيروت- لبنان، دار النفائس، ط2، ص334.

58- ويل ديورانت، (ب ت)، قيصر المسيح أو الحضارة الرومانية "قصة الحضارة"، تر: محمد بدران، بيروت- تونس، مج3، ج1، ص91.

59- محمد حسين فنطر، الحرف والصورة.....، المرجع السابق، ص32.

60- ف.ن بريس، المرجع السابق، ص265؛ و حسام أبو سعدة، المرجع السابق،ص61.

61- A ristotales. II.8.

62- محمد الصغير غانم، 2003، معالم التواجد الفينيقي البوني في الجزائر، الجزائر، دار الهدى، ص95.

63- مفتاح سعد البركي، المرجع السابق، ص180

64- المرجع نفسه.

65- حسام أبو سعدة، المرجع السابق، ص 61.

66- الشاذلي بورونية؛ ومحمد الطاهر، المرجع السابق، ص177.

67- محمد حسين فنطر، الحرف والصورة.....، المرجع السابق، ص32.

68- A ristotales.II. 8.9.

69- مفتاح سعد البركي، المرجع السابق، ص180.

70-Thomas Spencer Jerome. OP- Cit. p62.

71- ف.ن بريس، المرجع السابق، ص266.

72- حسام أبو سعدة، المرجع السابق، ص61.

73- Rollin Charles.1850. The Ancient History. University of Paris- Translated From The French: J. Ban. London. P497.

74- حسام أبو سعدة، المرجع السابق، ص61.

75- أحمد صفر، المرجع السابق، ص108.

76- ف.ن بريس، المرجع السابق، ص266.

77- محمد حسين فنطر، الحرف والصورة.....، المرجع السابق، ص ص 31-32.

78- فرانسوا دوكريه، قرطاجة الحضارة.....، المرجع السابق، ص66.

79- محمد حسين فنطر، الحرف والصورة.....، المرجع السابق، ص32؛ و مفتاح سعد البركي، المرجع السابق، ص182.

80- أحمد صفر، المرجع السابق، ص108.

81- صالح فركوس، (ب ت)، تاريخ الجزائر مما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال "المراحل الكبرى"، باب الزاور- الجزائر، القافلة للنشر والتوزيع، ص30.

82- ويل ديورانت، المرجع السابق، ص91؛ وأحمد صفر، المرجع السابق، ص108.

83- محمد أبو المحاسن عصفور، المرجع السابق، ص 132.

84- إبراهيم نصحي، 1971، تاريخ الرومان، بيروت، دار النجاح، ط1، ص251.

85- مسانا: مدينة تقع على ساحل صقلية في الجهة المقابلة لجنوب إيطاليا، اسمها الحديث مسينا، أدى الصراع على مضيقها لاشتعال الحرب البونية الأولى بين قرطاج والرومان. ينظر: عبد المنعم المحجوب، ليبيا...، المرجع السابق، ص323.

86- Diodorus siculs.1947. Bibliotheca Histories. Translated by: Russel M. Geer. The Loeb classical Libray . XXV.10.

87- Polybius.1927. The Histories. by:H.J. Edwards. of the Loeb Classical Library edition. .I.60.

88 - إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص248.

89- A ristotales. II. 4.8.

90-Titus Livius.1912. The History of Rome. translated by: Rev Canon Roberts. London. Everyman's Library. . XXI. 10.7.

91- Thomas Spencer Jerome. OP- Cit. p62.

92 - مفتاح سعد البركي، المرجع السابق، ص183.

93 - محمد حسين فنطر، الحرف والصورة.....، المرجع السابق، ص31.

94 - عبد الحفيظ فضيل الميار،2001، الحضارة الفينيقية في ليبيا، بنغازي- ليبيا، دار الكتب الوطنية، ط2001، ص 127.

95 - أحمد صفر، المرجع السابق، ص109؛ و مفتاح سعد البركي، المرجع السابق، ص188.

96- الشاذلي بورونية؛ ومحمد الطاهر، المرجع السابق، ص181.

97-Ch. A. Julien. Op-Cit. p 124.

98 - إبراهيم نصحي، تاريخ الرومان، ص 248.

99- A ristotales. II.2. 8.

100 - محمد الصغير غانم، معالم التواجد.....، المرجع السابق، ص96.

101 - أحمد صفر، المرجع السابق، ص109.

102- فرانسوا دوكريه، قرطاجة الحضارة.....، المرجع السابق، ص69.

103-Polybius.VI.51.

104- حسام أبو سعدة، المرجع السابق، ص63.

105- مفتاح سعد البركي، المرجع السابق، ص184.

106- حسام أبو سعدة، المرجع السابق، ص65.

107-Ch. A. Julien. Op- Cit. P123.

108- محمد بيومي مهران، المغرب.....، المرجع السابق، ص198.

109- إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص249.

110- الشاذلي برويني؛ ومحمد الطاهر، المرجع السابق، ص185.

111- Thomas Spencer Jerome. OP- Cit. p62.

112- السويح الطاهر، 1996حنبعل "لعودة الثانية" ، مجلة الحياة الثقافية، ع80، ج21، ص11.

113- ويل ديورانت، المرجع السابق، ص91.

114- محمد ابو المحاسن عصفور، المرجع السابق، ص 77.

115- ويل ديورانت، المرجع السابق، ص91.

116- رشيد الناضوري، المرجع السابق، ص184.

117- مفتاح سعد البركي، المرجع السابق، ص186.

118- أندريه ايمار؛ و جانين أوبوايه، 1986، روما وامبراطوريتها "تاريخ الحضارات العام"، تر: فريد.م داغر؛ وفؤاد .ج أبو ريحان،بيروت، منشورات عويدات، ط2، مج2. ص ص47-46.

119- Serge Lancel.Op- Cit. p197.

120- Justinus.1853.Historiae Philippicae. Translated by: J.S.Watson. The Loeb classical Library. XXI. 5.

121 - Rollin Charles. Op-Cit. p355-356.

122- جزر أيغات : مجموعة من الجزر تقع على عرض الساحل الغربي لصقلية ما بين دريبانا وليليبو، وشهدت آخر معركة من مجريات الحرب البونية الأولى. ينظر:

-Rollin Charles. OP-Cit. P383.

123- الشاذلي برويني؛ ومحمد الطاهر، المرجع السابق، ص187.

124 -Aristotales. II. 3.8.

125 -Ibid. II. 8.

126 -B.H.Warmington.(1981).Thecarthaginan period. unesco. Vol 11. p453.

127- إبراهيم نصحي، تاريخ الرمان، ص248.

128 -Aristotales. II. 8.

129- أحمد صفر، المرجع السابق، ص 112.

130- جيمس ويللارد،1976، الصحراء الكبرى، طرابلس، مكتبة الفرجاني، ص76.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلف محمد العيد تلي وآخرون (2021)،دستور قرطاج ومؤسساتها خلال المرحلة الأرستقراطية(480-237ق.م)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص ص:127-137.